جيم للاستشارات القانونية
JEEM LEGAL CONSULTING

دليل إرشادي
في
الفحص النافي للجهالة
العناية الواجبة
(Due Diligence)

2025 -1447

www.jeem.consulting
contact@jeem.consulting

© 2026 حقوق ملكية هذا التقرير محفوظة لشركة جيم للاستشارات القانونية ويسمح بالاقتباس والاستشهاد مع الإشارة إلى المصدر

جيم للاستشارات القانونية
JEEM LEGAL CONSULTING

جدول المحتويات

تمهيد 1

الفحص النافي للجهالة وأهميته 1

هل الشركة ملزمة بإجراء الفحص 2

ماذا يقول نظام الشركات السعودي 2

أنواع الفحص: الفحص القانوني والمالي 3

الفحص التشغيلي والفني، والبيئي والمجتمعي 4

الإجراءات التنفيذية 4

المخرجات 5

خدمات تقدمها شركة جيم 5

تمهيد

يمثل الفحص النافي للجهالة للشركات حجر الزاوية في منظومة التجارة والاستثمار بشكل عام. فهو عملية استقصائية متعددة الأبعاد. إذ لم يعد الأمر قاصراً على مراجعة دفاتر محاسبية، بل بات يشمل جوانب أخرى: قانونية، ومالية، وتشغيلية، وتقنية، وصولاً إلى جوانب بيئية واجتماعية. ومع التطورات التشريعية في المملكة العربية السعودية انتقل مفهوم الفحص من مجرد إجراء اختياري إلى ضرورة استراتيجية وقانونية تفرضها البيئة الاستثمارية.

ونظراً إلى خبرة شركة جيم للاستشارات القانونية في هذا المجال، وما نشره د. صالح الحصان من مقالات حول هذا في صحيفة مال الإلكترونية خلال عام 2025؛ رغبت جيم في إصدار دليل مختصر يعطي صورة عامة حول ثلاثة أمور:

(1) أهمية الفحص النافي للجهالة للشركات من جهة إبراء الذمة وتحصين قراراتها من الطعن.
(2) أنواع الفحص النافي للجهالة، ودورها في كشف أداء الشركة المستهدفة للتحقق من جدوى الاستثمار (مساهمة، استحواذ، اندماج) أو مكمن الخلل في دعاوى المسؤولية ضد الشركة.
(3) إثراء المحتوى العربي.

ولا يهدف هذا الدليل إلى إعطاء فهم عميق بهذا المجال، ولا إلى طريقة كتابة تقاريره. إنما يلقي نظرة شاملة لآليات الفحص، مع الإشارة إلى نظام الشركات السعودي ما أمكن.

أولاً: ما الفحص النافي للجهالة، وما أهميته؟

يعرف الفحص النافي للجهالة بأنه عملية استقصائية شاملة لجميع جوانب الشركة المستهدفة (أو جزء منها) قبل إتمام الصفقة. ويهدف إلى "نفي جهالة" المستثمر أو المشتري عبر التحقق من صحة وثائق الشركة ومستنداتها وما قدمه البائع عنها؛ لاتخاذ قرار مستنير.

أهمية الفحص:

1. يُطلع المستثمر أو المشتري على حال الشركة من الجانب القانوني والمالي والتشغيلي والتقني أو الفني، ورأس المال البشري، وما يتعلق بالمسؤولية البيئية والمجتمعية؛ بما يجعل القرار الاستثماري مبنياً على حقائق موثقة واطلاع كافٍ عل حال الشركة.
2. تحديد المخاطر الجوهرية، وكشف الالتزامات الخفية، مثل: النزاعات القضائية الوشيكة، أو الديون الضريبية غير المفصح عنها، أو مخالفات أنظمة ذات علاقة.
3. التحقق من عدالة التقييم. أي، هل السعر المعروض يوازي القيمة الحقيقية للأصول والتدفقات النقدية، وتحديد أي مخالفات قد تؤثر في القيمة بما يقتضي إلغاء الصفقة أو إعادة التفاوض.
4. وضع خطة تكامل لما بعد الاستحواذ عبر فهم الهيكل التنظيمي، والأنظمة التقنية لتسهيل سلاسة الاندماج.
5. الحماية القانونية للإدارة من المساءلة في قرارات (استحواذ أو استثمار أو نحوه) بما يجعل قراراتهم محصنة قدر الإمكان. ذلك أن نظام الشركات السعودي ألقى على عاتق الإدارة مسؤولية اتخاذ القرارات. مما يعني مسؤولية المديرين وأعضاء مجالس الإدارة. وهذا يجعل إجراء فحص نافي للجهالة التزاماً ضمنياً تفرضه واجبات العناية والولاء.

ثانياً: هل الشركة ملزمة بإجراء فحص نافي للجهالة؟

يُقصد بالشركة هنا إدارة الشركة (مجلس إدارة أو مجلس المديرين أو المدير، حسب نوع الشركة). وعليه فإن أي قرار يؤثر على مصلحة الشركاء أو المساهمين، أو مصلحة الكيان، أو سمعته، كالتأثير على رأس المال، أو الأرباح، سواء عن طريق الشراء أو البيع أو التمويل أو القرض حتى ولو مع موافقة الجمعية، ولو – أيضاً - مع انتهاء فترة الإدارة؛ فإن المسؤولية لا تنتفي.

ورغم أن الأنظمة قد لا تنص صراحةً على أنه "يجب إجراء فحص نافي للجهالة لكل صفقة"، إلا أنها تُلزم بذلك ضمنياً من خلال ما تحدده من واجبات الإدارة ومسؤولياتها تجاه الشركة والمساهمين. وتجعل إهماله موجباً للمساءلة "تقصير موجب للمسؤولية الشخصية"، وذلك وفق ما جاء في نظام الشركات:

1. **الالتزام بواجب العناية والولاء:**

وفقاً للمادة 26 من نظام الشركات، يجب على المدير أو عضو مجلس الإدارة ممارسة مهامه بمهارة وحرصِ "الشخص المعتاد الحريص". هذا يعني أن الموافقة على صفقة استحواذ أو اندماج أو اتخاذ قرار استثماري دون تحقق من وضع الشركة؛ قد يُعد إهمالاً جسيماً يعرض الإدارة للمسؤولية في أموالهم الخاصة.

2. **قاعدة تقييم القرارات:**

هذه القاعدة "تقييم القرارات" جاءت نصاً في النظام – مادة 31 – وهي بمثابة "درع حماية" للمديرين، لكنها مشروطة بإدراك الإدارة. أي لكي يُعفى المدير من مسؤولية قراره، يجب أن يثبت أنه كان "محيطاً وملماً بموضوع القرار إلى الحد المناسب". بمعنى أنه اتخذه بما يحقق مصلحة الشركة، وليس له مصلحة شخصية. وهنا يبرز دور تقرير الفحص النافي للجهالة كوثيقة إثبات تؤكد أن المجلس قد أحاط بجوانب الصفقة قبل طلب التصويت عليها.

3. **الإفصاح والشفافية:**

أوجب النظام في المادة 71 الإفصاح عن أي مصلحة أو معلومات جوهرية، واعتبر إخفاءها مخالفة تمنح الطرف الآخر حق المطالبة بالتعويض أو إبطال العقد. وبالتالي فإن ورقة الإفصاح مستند قانوني ترفق مع اتفاقية البيع.[1]

[1] أيد استئناف دبي حكماً بإلزام مدراء شركة بأكثر من 150 مليون درهم متضامنين لموافقتهم على عقود وصرف مبالغ كبيرة دون إجراء العناية الواجبة. (866 قضية رقم عام 2024)

ثالثاً: أنواع الفحص النافي للجهالة:

تتعدد مجالات الفحص لتشمل جميع مفاصل الشركة المستهدفة. ويتولى فريق متخصص من القانونيين والمحاسبين والماليين، وخبراء الموارد البشرية، والتقنية، مراجعة بيانات الشركة وسجلاتها ووثائقها، سواء في مقر الشركة أو عبر إرسالها إلكترونياً أو من غرفة بيانات افتراضية. و أنواع الفحص كالآتي:

1. الفحص القانوني:

- الوثائق الأساسية:

تاريخ الشركة، السجلات، التراخيص، النظام الأساس أو عقد التأسيس، شركات تابعة أو قابضة، قرارات مجلس الإدارة، محاضر الجمعيات.

- ملكية الأسهم:

فئات الأسهم، حقوق الأولوية، خيارات أسهم للموظفين. (قرارات الجمعيات والشركاء قد تؤثر على هيكل الملكية بعد الصفقة).

  - ماذا عن أسهم ممتازة لها صلاحيات أو سلطات محددة؟

- عقود جوهرية:

عقود الإيجار، عقود الموردين والعملاء الرئيسيين، عقود الرهن والتمويل والضمانات والتوزيع والمنافسة، عقود الموظفين: شهادة التأمينات الاجتماعية، التأمين الطبي، الرواتب.

- الملكية الفكرية:

علامات تجارية، براءات اختراع، حقوق نشر، أسرار تجارية. (عقود الترخيص في الشركات التقنية تعد جزءً رئيسياً في تحديد قيمة الصفقة).

  - ماذا عن سمعة علامة تجارية بسبب أحداث سابقة أو سرقة ملكية فكرية، أو حماية بيانات؟
  - ماذا عن تسجيل علامة والشركة متعددة الجنسيات، ويتنازعها قوانين دولية أو إقليمية؟

2. الفحص المالي والضريبي:

- مراجعة وتحليل القوائم المالية المدققة للأعوام الخمسة.
- تحليل الإيرادات واستدامتها، الالتزامات والديون، الأرباح والتدفقات.
- حصر أصول الشركة الملموسة وغير الملموسة.
- تحليل رأس المال العامل، والتوقعات المالية.
- الامتثال الزكوي والضريبي.
  - ما الحل إذا وجد نموذج ضريبي معقد أو ضرائب متراكمة أو ضرائب لدول أخرى؟
  - ماذا لو كانت الشركة متعددة الجنسيات، ويتنازعها قوانين دولية أو إقليمية؟
  - ماذا عن مخاطر الفساد، والرشوة، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي في دول أخرى؟
  - ماذا عن أصول مسجلة باسم ملاك الشركة؟

3. الفحص التشغيلي والفني:

يهدف هذا النوع إلى تقييم "الماكينة الداخلية" للشركة للتأكد من قدرتها على الاستمرار والنمو بعد الصفقة.

- حالة المصنع أو المعمل وجودة الآلات، وتكاليف الصيانة أو الاستبدال.
- تحليل نقاط الضعف والقوة في سلاسل الإمداد: هل تعتمد الشركة على مجموعة موردين، أو محدودين.
- فحص أنظمة الجودة، البنية التحتية والتقنية، البرمجيات والأمن السيبراني، سلامة الأنظمة من الاختراقات.
  - ماذا لو تغير الطلب على المنتج أو الخدمة في حال وجود منافسين بما يقلل من حصتها؟
  - ماذا عن المنافسين؟ وماذا لو تغيرت الأنظمة لصالحهم؟
  - ماذا عن اعتماد الشركة على أنظمة قديمة يصعب دمجها مع أنظمة الشركة المشترية؟
  - ماذا لو كانت التقنية متطورة، وفريق عمل الشركة المستحوذة غير قادر على تطويرها مستقبلًا؟

4. فحص المسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG):

فحص الاستدامة يهتم به المستثمرون الدوليون لتحديد قيمة الشركة ومدى المخاطر التنظيمية والمناخية، ويشمل:

- تراخيص بيئية خصوصاً في قطاعات الصناعة والتعدين.
- إدارة النفايات والانبعاثات، وسياسة الشركة في التخلص من النفايات والحد من الانبعاثات الكربونية.
- رأس المال البشري وسياسة التوطين، والتدريب، واللوائح، والسلامة والصحة المهنية.

رابعاً: الإجراءات التنفيذية لعملية الفحص:

- **تعاقد:** عند رغبة الاستثمار أو الاستحواذ والاندماج، يُعهد إجراء العناية الواجبة إلى فريق مختص وغالباً مستشارين خارجيين.
- **معلومات:** تُقدَّم المستندات والوثائق مباشرةً إلى الفريق أو الشركة الاستشارية. وتُقدَّم الوثائق والمعلومات إلكترونياً أو في غرفة افتراضية؛ أو يُفرغ لهم مكتب خاص لدى الشركة المستهدفة للمحافظة على السرية، مع حق الفريق بالوصول إلى أصول أو نسخ هذه الوثائق، دون حق النسخ أو مع حق نسخ محدود.
- **مقابلات:** قد يتطلب مقابلة الإدارة وجزء من الموظفين الرئيسيين داخل الشركة المستهدفة للحصول على أمور أخرى، لا يمكن العثور عليها في المستندات والوثائق.
- **معاينة ميدانية:** البروز إلى مقر الشركة وممتلكاتها، لفحص الأجهزة أو الوقوف على المصنع والآلات والملحقات، مع التحقق من المكان أو العقار، وسؤال الجوار.
- **موافقات رسمية:** الاستفسار أو الحصول على إذن جهات مختصة لأجل الاستحواذ أو الاندماج مثل الجهة المختصة بالمنافسة أو الصناعة والتجارة أو التعدين أو البيئة والسلامة، أو جهة ذات سيادة في الدولة.
- **صلاحيات:** التأكد من حصول الشركاء أو البائع على أذن من جمعية المساهمين أو صلاحية الإدارة في مزاولة بعض الأعمال أو التصرفات كالرهون والقروض وتملك الأسهم بفئات أخرى.
- **إخطارات:** هل يلزم ابلاغ دائني الشركة أو من له مصلحة بهذا التعامل؟

خامساً: مخرجات عملية الفحص:

- **تقرير الفحص**: يُوضح فيه المستندات التي استند عليها، والزيارات التي قام بها، وتاريخ الشركة، ثم ينتقل إلى كل جزء منها ليقدم ما وجده، ومستوى المخاطر إن وجدت، مع تمييز واضح بين المخاطر الجوهرية، والملاحظات الإجرائية.
- توصيات: عادة ما يُختم التقرير بتوصيات بناء على ما أوضحه التقرير من نقاط قوة وضعف؛ مما يساعد في اتخاذ أياً من الآتي:
  - إتمام الصفقة دون إجراء أي تعديل أو شروط.
  - إعادة النظر، حين يكشف التقرير مسائل مهمة، تجعل من المناسب إعادة التفاوض في تقييم الصفقة. وقد ينتهي التفاوض إلى إجراء تعديلات في الاتفاق الأولي، أو طلب ضمانات، أو إتمام الصفقة بتعديل السعر أو تقسيمه على دفعات، واحتفاظ بجزء كضمان.
  - ترتيب إجراءات عملية التكامل والاندماج. وقد يتطلب هذا إجراء فحص لهيكل الإدارة التنظيمي، وما إذا كان التغيير في الموظفين يؤثر على استقرارهم. وقد يُحتاج إلى تحفيزٍ للاحتفاظ ببعض المسؤولين التنفيذيين أو الموظفين عبر خطة مكافآت ومزايا بعد التكامل. وقد يكشف فحص الجوانب التشغيلية أهمية البدء بتخفيف المخاطر.

سادساً: الخدمات التي تقدمها شركة جيم للاستشارات القانونية:

1. إجراء أنواع الفحص النافي للجهالة والإشراف عليها
2. توفير المستشارين المتخصصين والخبراء والإشراف عليهم
3. إدارة البيانات السرية
4. صياغة تقرير الفحص النهائي
5. التفاوض التعاقدي

شركة جيم للاستشارات القانونية

المملكة العربية السعودية - الرياض
www.jeem.consulting
contact@jeem.consultin g
+966 50 672 2030